الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تقييمية تحليلية
- حالة الجزائر -

فؤاد محفوظي
أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة الجلفة

سعد لسبط
أستاذ مؤقت بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة الجلفة

ملخص:

تسعى معظم الدول إلى اجتذاب رأس المال الأجنبي على شكل الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره المدخل الأساسي لحصولها على التقنية الحديثة وتوفير احتياجاتها من رأس المال نتيجة لنقص مواردها المحلية بسبب استقطاع جزء كبير منها لسد ديونها الخارجية فضلا عن ضعف مدخرات هذه الدول المحلية، بالإضافة إلى محدودية اثر المنح والمعونات الخارجية وارتباطها باعتبارات سياسية تؤثر على سيادة الدول في إقليمها، وتشدد المصارف التجارية في منح قروض جديدة بسبب تراكم حجم الديون في هذه الدول، وسنتناول في هذه الورقة دراسة تحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر من خلال ثلاث نقط الجزائر ومناخ الاستثمار، الجزائر والعلاقات الخارجية في إطار ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر ثم نظرة تقييمية لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر.

Abstract:

Investment is defined as a risk taken with the capital to have benefits. This risk taking must be made on previous studies and clear data about the field of investment. The investor tries to enlarge the benefit margin and make the risk margin less.

This investment which was limited does not now recognize the geographical or political borders because the world has turned into a unified market .According to this situation, capitals started moving from one country to another under what is known as foreign direct investment.

This vital variable of economies of developed and developing countries stayed for the latter as a fellow of the theory of dependency until the last quarter of the 20 th century . People started then to think about the advantages that developing countries can take from foreign capitals.

For this , Algeria found it self obliged not to be against globalization and being in the international market. It found it self in concurrence to take the most foreign capitals possible ,especially with the possibilities it has.

مقدمة :

يعرف الإستثمار بأنه مخاطرة برأس المال مقابل الحصول على الربح، هذه المخاطرة لابد أن تتم على أساس دراسات مسَبقة ومعطيات واضحة لميدان الإستثمار، حيث يبحث المستثمر عن تعظيم هامش الربح مقابل تقليل هامش المخاطرة.

هذا الإستثمار الذي كان محدودا، أصبح الآن لا يعترف بالحدود السياسية و الجغرافية في ظل تحول العالم إلى سوق موحدة، وفقا لهذا الوضع بدأت رؤوس الأموال تتدفق من دولة إلى أخرى في إطار ما يعرف بالإستثمار الأجنبي المباشر.

هذا المتغير الأساسي لإقتصاديات الدول المتقدمة والنامية بقي بالنسبة لهذه الأخيرة حبيس نظرة التبعية إلى غاية الربع الأخير من القرن العشرين، حيث بدأ التفكير في الإيجابيات التي من الممكن أن تحصل عليها الدول السائرة في طريق النمو باستفادتها من رؤوس الأموال الأجنبية.

من هذا المنطلق وجدت الجزائر نفسها مجبرة على عدم السباحة ضد تيار العولمة والاندماج في السوق العالمية كما وجدت نفسها في سباق للتنافس على استقطاب أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الأجنبية خاصة مع الإمكانيات التي تتوفر عليها

أولا: الاستثمار

إن تعريف الاستثمار يختلف من اقتصاد لآخر و سنقدم بعض التعريفات لعدد من الاقتصاديين البارزين؛

فحسب **لومبار *LAMBERT*** " الاستثمار هو شراء **أو** صنع منتوجات آلية و واسطية " أما **قيتون *GUITTON*** فيقول أن " الاستثمار هو تطوير و تنمية لوسائل الطاقات المهيأة، فالاستثمار تحسين في المستقبل مع إنفاق و تضحية " أما **ديترلو *DIETERLEN*** فيرى أن الاستثمار يوجد في قلب الحياة الاقتصادية و النظرية الاقتصادية و النظرية النقدية و نظرية الفائدة[1] و يمكن صياغة الاستثمار في أنه التضحية بقيمة حالية أكيدة – الاستهلاك الحالي – مقابل الحصول على قيمة مستقبلية غير أكيدة[2] .

ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر

تعريف صندوق النقد الدولي: " الاستثمار المباشر هدفه حيازة فوائد دائمة في المؤسسة التي تكون نشاطاتها في الميدان الاقتصادي خارج ميدان المستثمر، من أجل أن تكون له القدرة على اتخاذ القرارات الفعلية في تسيير المؤسسة "[3].

تعريف محاضرات الأمم المتحدة للتجارة و التنمية *CNUCED*: الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك النشاط الذي يترتب عنه تدخل مباشر في المراقبة و التسيير و الإشراف على المشاريع الاستثمارية المنشأة في اقتصاد ما من طرف مؤسسة قائمة في اقتصاد آخر.

بالنسبة للتعريف الاصطلاحي: فهي ممارسة المال الأجنبي للنشاط في بلد آخر سواء كان ذلك في مجال الصناعة الإستراتيجية أو التحويلية، بحيث يرافق هذا النوع من الاستثمار انتقال التكنولوجيا و الخبرات التقنية إلى البلد الآخر، من خلال ممارسته لسيطرة و إشراف مباشرين على النشاط في المشروع المعني [4]

و هو أيضا تملك الأجنبي – حكومات أو أفراد – لمشاريع خارج الحدود الإقليمية لدولته التي يتمتع بجنسيتها بما يضمن له حق السيطرة و الإشراف المباشرين على نشاط ذلك المشروع المعني و ما يتصل به من حقوق وواجبات.

التعريف القانوني: يعرف الأمر 01-03 [5]الاستثمارات الأجنبية على أنها الاستثمارات منجزة من طرف مستثمر أجنبي في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع و الخدمات و التي تشمل:

- اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة.

- المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات عينية أو نقدية.
- استعادة النشاطات في إطار الخوصصة الجزئية أو الكلية.

بعد عرضنا لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر نجد أنه ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو لكل الاستثمارات في مشروع معين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر المحلي في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة و التنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، و زيادة على ذلك يمكن أن يقوم المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية و التكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدولة المضيفة و يمكننا اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر أنه استثمار طويل الأصل[6].

فالاستثمار الأجنبي المباشر يشتمل على خاصيتين أساسيتين:

1- تصدير رؤوس الأموال من جانب أصحابها في البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية.

2- وجود الرقابة المباشرة من جانب المستثمر الأجنبي على المشروع.

ثالثا: دوافع استيراد و استقبال الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الدول المضيفة:

يمكن تلخيص دوافع الدول المضيفة من وراء قبولها و تشجيعها للاستثمارات الأجنبية المباشرة في النقاط التالية:

- تمويل التنمية الاقتصادية[7]: تلجأ الدول النامية إلى الاستعانة بالموارد و المدخرات الأجنبية و على رأسها الاستثمارات الأجنبية المباشرة في حالة قصور الموارد المحلية غير التضخمية عن تمويل المعدلات المنشودة للاستثمارات الوطنية. و بعبارة أخرى تنشأ هذه الحاجة – الموارد الأجنبية – لتغطية ما يسمى بالفجوة الادخارية[8] و فجوة الصرف الأجنبي[9] الناشئة عن قصور الموارد الخارجية التي تحصل عليها البلدان النامية من صادراتها المنظورة و الغير منظورة.
- الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة و الخبرات الإدارية الجديدة في الدول الأجنبية إذ أن قيام الشركات الأجنبية استثمار أصولها في مشاريع محددة و في دول معينة يتضمن نقل التكنولوجيا وتوظيف الخبرات الإدارية في كثير من الأحوال.
- الإسهام في حل مشكلة البطالة، و ذلك بتشغيل عدد من العاطلين عن العمل في المشروعات الجديدة.
- الإسهام في زيادة الصادرات و تحسين ميزان المدفوعات للدولة المضيفة.
- التقليل من الواردات، و ذلك من خلال زيادة الإنتاج المحلي.
- تدريب العاملين على الأعمال الإدارية و على استخدام وسائل الإنتاج المتقدمة و التي تعود نتائجها على كل المشروع والفرد نفسه.

رابعا: مناخ الاستثمار في الجزائر

إدراكاً منها بأهمية استقطاب اكبر قدر ممكن من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، و في ظل المنافسة الدولية، تحاول الجزائر الاستجابة لمتطلبات المستثمرين و ذلك من خلال الامكانات التي تتوفر عليها

- **الإمكانيات والمحفزات**
- **الإمكانيات[10] :**

❖ **المحيط العام:** تتمتع الجزائر بقدرات و إمكانيات مستقطبة لرؤوس الأموال الأجنبية، و التي من الممكن أن تجعل منها دولة من أقوى الدول النامية المتنافسة على استقطاب اكبر حصة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

❖ **الموقع الاستراتيجي:** تتميز الجزائر بموقع استراتيجي هام بتوسطها لدول شمال إفريقيا و قربها من الأسواق الأوروبية.

- **المساحة:** تعتبر الجزائر اكبر بلدان المغرب العربي بمساحة قدرها 2381741 كلم^2 و بشريط ساحلي قدره 1200 كلم.
- **الثروات الطبيعية:** بالإضافة إلى أنها تزخر بثروات طبيعية هائلة من البترول و الغاز و الزنك، الحديد و الفوسفات
- **السوق الداخلية:** تتمتع الجزائر بكم هائل من المستهلكين يصل إلى 38.48 مليون نسمة.
- **الأوضاع الاجتماعية والثقافية:** حسب الإحصائيات المنشورة عن المنظمة العالمية للتجارة والتنمية (2012) بلغ عدد سكان الجزائر 38.48 مليون نسمة و بالنظر إلى هرم الأعمار نجد نسبة الأفراد الأقل من 25 سنة 55.84% (مجتمع شاب) و الفئة التي يتراوح عمرها (20-60 سنة) تمثل 44% (يد عاملة قادرة على العمل) كما يتمتع المجتمع الجزائري في مجال التعليم بقوانين تقر مجانية التعليم حيث أقيمت المدارس في كل المناطق و الجامعات بمعدل جامعة أو مركز جامعي في كل ولاية تقريبا.
- **الإمكانيات الزراعية و الصناعية:** تمتلك الجزائر إمكانيات زراعية جد مربحة من خلال تنوع المناخ الذي يؤدي إلى تنوع المحاصيل بالإضافة إلى إمكانيات صناعية من خلال وفرة الموارد الأولية و انخفاض تكلفة اليد العاملة نسبيا.
- **البنية التحتية:** بالنسبة:

- **النقل البري:** بلغ طول الطرق المعبدة 112696 كلم منها الطريق السريع شرق غرب بينما السكك الحديدية تصل إلى 3919 كلم.
- **النقل البحري:** تمتلك الجزائر 40 ميناء منها 11 مختلط و 2 لنقل الغاز والبترول.
- **النقل الجوي:** تمتلك الجزائر 42 مطار منهم 13 مطار دولي.
- **الاتصالات:** تحسن كبير في شبكة الهاتف خاصة النقال و شبكة الانترنيت بمعدل 85 هاتف نقال لكل 100 ساكن.
- **الكهرباء و الغاز:** تغطي كافة المناطق الصناعية و السكنية كما أن الغاز تم إيصاله إلى غالبية المدن و المناطق الصناعية ضف إلى ذلك احتواء الجزائر على أرصدة هامة من السدود و أخرى قيد الانجاز.
  - **المحيط الاقتصادي**[11]: عرفت أزمة اقتصادية و ضائقة مالية حادة بداية التسعينات إلا انه بعد 1994 تاريخ توقيع اتفاقية إعادة جدولة الديون سجلت الجزائر تحسن كبير في المجال الاقتصادي.
- **الناتج الداخلي الخام:** نموه بقي متواضع لكنه ايجابي، حيث حقق نمو قدره 3 % مابين (2000-2002) ويعود هذا النمو أساسا إلى ارتفاع أسعار البترول، ليصل إلى 6 % مابين (2003-2004) ثم 5.1% سنة 2005 حيث بلغ الناتج الداخلي الخام (PIB) سنة 2005، 103مليار دولار إلى 207.79 مليار دولار سنة 2012 بمعدل نمو سنوي قدر بـ 3.6 %.
- **التضخم:** لقد تم التحكم في التضخم حيث انخفض من 29.7% سنة 1995 إلى 4% سنة 2003 ليصل إلى 5.3% نهاية سنة 2013.
- **الدين العمومي:** حقق في السنوات الأخيرة نتائج ايجابية حيث انخفض سنة 2002 إلى 22.3مليار دولار ثم 21.4مليار دولار نهاية سنة 2004 إلى 15.5مليار دولار فيفري 2006 ليصل إلى 410 مليون دولار مع نهاية سنة 2012 أي ما يعادل 0.2 % من الناتج المحلي الخام وذلك نتيجة للسياسات الحذرة للاقتراض وتعويضات القيمة الأصلية.

- **الميزان التجاري:** سجل فائض جد ايجابي بفضل صادرات المحروقات حيث بلغ 25.64مليار دولار سنة2005 (+80% سنة 2004) و معدل تغطية الواردات بالصادرات بلغ 22.6% سنة 2005 مقابل 17.5% سنة 2004 اما سنة 2012 فسجل فائض قدره 15.78 مليار دولار و بمعدل تغطية الواردات بالصادرات قدرها 160 %.
- **الخوصصة:** رغم وجود إرادة سياسية إلا أن المقاومات الداخلية و التحديات النقابية لا زالت قائمة، و هذا ما أدى إلى تعطيل البرنامج المسطر.
- **البطالة:** انخفضت نسبة البطالة إلى9.8 % سنة 2013 بعدما كانت 13% سنة 2005 مقابل 17% سنة 2004 و23.7%سنة 2003.

إن السياسات التي تبنتها الجزائر و التي تهدف إلى خلق مناخ اقتصادي يتميز بتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية والتوازنات المالية، يدل على وجود إرادة سياسية قوية لتمويل النظام الاقتصادي، و خلق مناخ استثماري ملائم للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ولكن السؤال الذي يمكن طرحه في هذا المجال، هو أن تحسن الأوضاع الاقتصادية كان بسبب ارتفاع أسعار البترول، و هذا ما يجب أن نلفت إليه الانتباه، حيث اقتصاد الجزائر مرتبط بالمحروقات و المعطيات العالمية هي التي تحدد أسعار النفط، ومن ثم فإنه يتوجب على الجزائر تبني ركيزة اقتصادية أكثر صلابة وأكثر ضمانا

- **المحفزات و الضمانات القانونية:**

تعتبر القاعدة القانونية ركيزة أساسية في بناء نظام متكامل لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، من هذا المنطلق جاء الأمر 01-03 يتماشى و متطلبات المستثمرين الأجانب.

- **الضمانات الممنوحة للمستثمرين:**

- **تكريس مبدأ حرية الاستثمار:** بمقتضى أحكام الأمر 01-03، تنجز الاستثمارات بحرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة، حماية البيئة، من هذا المنطلق يظهر بان الحرية مفتوحة في كل المجالات باستثناء الأنشطة المقننة التي تحتاج إلى ترخيص و ذلك من اجل ضمان الأمن و النظام العام، و المحافظة على الصحة العمومية.
- **ضمان عدم التمييز:** أي ضمان المساواة بين المستثمرين الأجانب و المستثمرين المحليين في مجال الحقوق و الواجبات ذات الصلة بالاستثمار من جهة، و بين متلف المستثمرين الأجانب من جهة أخرى مع مراعاة أحكام الاتفاقيات الدولية.
- **حرية تحويل رؤوس الأموال:** حيث يضمن الأمر تحويل رؤوس الأموال العائدات الناتجة عنه بواسطة العملة الصعبة التي يسعرها بنك الجزائر.
- **عدم اللجوء إلى التأميم:** إذ لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع مصادرة إدارية إلا في إطار الحالات المنصوص عليها في القانون.
- **التحكيم الدولي:** إن حل النزاعات بين الدولة الجزائرية و المستثمر الأجنبي سواء كان بسبب المستثمر أو بسبب إجراء اتخذته الدولة يكون على مستوى الجهات القضائية المختصة، و هذا في حالة عدم وجود اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف مبرمة بين الدولة الجزائرية و الطرف الآخر تتعلق بالمصالحة و التحكيم.

- ✓ **الامتيازات الممنوحة:** بهدف تشجيع و تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة و استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية في ظل المنافسة الدولية، سعت الجزائر إلى إعطاء عدة امتيازات و تسهيلات جبائية بالإضافة إلى ما ينص عليه القانون العام.

أ) **في إطار النظام العام:** يقصد بالنظام العام تلك الامتيازات و الحوافز الجبائية و الجمركية التي تمنح للاستثمارات الأجنبية مهما كانت طبيعتها أو موقعها، تتمثل هذه الامتيازات في :

- تطبيق نسبة مخفضة للحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة و التي تدخل مباشرة في الانجاز، ويعتبر هذا الامتياز ظرفي و ذلك إلى غاية دخول الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، أين تلغى الرسوم الجمركية.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في الانجاز.
- الإعفاء من دفع حقوق الملكية للمقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.

ب) **في إطار النظام الاستثنائي:** تتمثل الاستثمارات التي تستفيد من النظام الاستثنائي في الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة و الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، لا سيما عندما تستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية و تدخر الطاقة و تفضي إلى تنمية مشتركة.

- ✓ **امتيازات خلال مرحلة الانجاز:** خلال مدة متفق عليها مع المستثمر.
- الإعفاء من حقوق نقل الملكية للمقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة 0.2% فيما يخص العقود التأسيسية و الزيادات في رأس المال، بالإضافة إلى الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات و التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار سواء كان مستوردة أو مقتناة من السوق المحلسة، و ذلك عندما تكون هذه السلع و الخدمات موجهة لانجاز عمليات تخضع للرسم على القيمة المضافة.
- تطبيق النسبة المخفضة للحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة و التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع.

- ✓ **الامتيازات أثناء الاستغلال:**

- الإعفاء لمدة 10سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات (*IBS*)، و من الضريبة على الدخل الإجمالي و من الدفع الجزافي (*VF*)، و الرسم على النشاط المهني (*TAP*).
- الإعفاء لمدة 10سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكية العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

بالإضافة إلى إنشاء صندوق دعم الاستثمار حيث توجه إيرادات هذا الصندوق لتمويل التكفل بمساهمة الدولة في تلبية المزايا الممنوحة للاستثمارات، و يعتبر وزير المساهمة و ترقية الاستثمار الآمر بالصرف، كما أن تحديد النفقات يعتبر من صلاحيات المجلس الوطني للاستثمار.

خامسا: الجزائر و العلاقات الخارجية في إطار ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر

أصبحت الحدود السياسية للدولة حدود موضوعة فقط على الخرائط. لان الواقع أصبح يفرض وجود سوق عالمية تستلزم الاندماج ، و هذا ما تريده الجزائر تدريجيا من خلال تحريك التجارة، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، و في ظل الاندماج ولتفادي الوقوف أمام قوى عالمية و أمام منافسة غير عادلة حيث الإمكانيات كان لابد من الدخول في التكتلات لاكتساب نوع

من القوة على الساحة الدولية ، و كذا إبرام الاتفاقيات الثنائية و المتعددة الأطراف من شانه إعطاء حماية اكبر للمستثمرين الأجانب و للتعاون الدولي.

✓ **تحرير التجارة الخارجية و الانضمام إلى الـ *OMC* :**

إن معطيات النظام العالمي الجديد تفرض الاندماج في السوق العالمية وفق قواعد معينة لا بد من تطبيقها لتفادي الإقصاء، وهذا من خلال تحرير التبادلات الدولية التي تتمثل أهميتها في :

- تخصيص العمل واستعمال الموارد الأحسن.
- فتح الأسواق للمصانع و تقليل التكلفة وزيادة القدرة الشرائية.

وهذا ما يقودنا إلى الحديث عن عولمة الاقتصاد، التي تعرف من وجهة نظر التجارة الدولية بانها " تحرير وتحويل للتبادلات بين الدول ، كما تعرف بأنها انفتاح و اندماج أسواق السلع ثم أسواق الخدمات "[12] هذه العولمة التي تعتبر ضرر لابد منه ، لايمكن الاحتماء من نتائجها السلبية لإغلاق المنافذ ، من هذا المنطلق تأكدت الجزائر من ضرورة الانفتاح على السوق العالمية وتحرير التجارة الخارجية، كما أن هذا الانفتاح يفترض القيام بإجراءات الخوصصة ، الذي يعرف بأنه تقوم به الدوله، و الذي يتم بموجبه تحويل ملكية مؤسساتها بصفة كلية أو جزئية من أسهمها إلى الخواص سواء كانوا محليين أو أجانب، وقد جسدت الخوصصة في الجزائر بموجب أمر 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 و المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية.

تقوم الجزائر حاليا باستكمال المفاوضات من اجل الانضمام الرسمي إلى منظمة التجارة العالمية بعدما كانت بصفة ملاحظ منذ 1985. من اجل ذلك تقوم الجزائر حاليا بالإجراءات اللازمة لإصلاح القانون التجاري ومراجعة القانون المتعلق بالتسجيلات الجارية و تاطير المهن و النشاطات التجارية التي تحتاج إلى نظام قانوني خاص.

بانضمام الجزائر إلى *OMC*، يمكنها خلق محيط أكثر ملائمة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر و خلق تحفيزات جديدة للاستثمار خاصة فيما يتعلق بحماية الملكية الفكرية للمؤسسة لاسيما براءات الاختراع وعلامات الإنتاج.

من دون شك فان انضمام الجزائر إلى *OMC* يجعل ميزانية الدولة تفقد نسبة كبيرة من إيراداتها و التي تتمثل في الرسوم الجمركية لكن بالموازات مع ذلك فان انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة يفتح المجال و يحفز أكثر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وبالتالي هناك إمكانية لتعويض ما فقدته الدولة من رسوم جمركية بانضمامها إلى هذه المنظمة و فتح سوقها على الأسواق العالمية.

لكن من اجل ضمان المصالح ، يتوجب على الجزائر أن تنضم إلى تكتلات جهوية و هذا ما سنتطرق إليه من خلال النقطة التالية.

✓ **الجزائر بين الشراكة و التكتل الجهوي:**

أن المعطيات العالمية حاليا ، تفرض على الجزائر الدخول في تكتلات جهوية ، لكي تكسب نوعا من القوة في مواجهة القوى العالمية ، و هذا ما فرض عليها التوجه نحو الشراكة الاورومتوسطية و عقد اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى التكتل الجهوي مع دول المغرب العربي في إطار الاتحاد المغاربي.

- **الشراكة الاورومتوسطية:**

بانعقاد مؤتمر برشلونة 1995 انظمت الجزائر إلى مشروع الشراكة الاورومتوسطية و الذي يهدف إلى إنشاء منطقة التبادل الحر بين الاتحاد الأوروبي من جهة ، و الدول المتوسطية [13]من جهة أخرى ، بالإضافة إلى التوسع التدريجي لهذه المنطقة وتسهيل عملية نقل التكنولوجيا.

وتجدر الإشارة إلى أن مناطق التبادل الحر ، لها جوانب ايجابية و سلبية ، حيث تتمثل هذه الأخيرة في التقليل من الإيرادات العامة بسبب إلغاء الرسوم الجمركية بالإضافة إلى تقليل أرباح الصادرات و اختفاء نظام الحماية بالنسبة للمنتوج الوطني ، أين تظهر المنافسة التي لا تكون في صالح الدول المتوسطية النامية وهذا بسبب عدم التكافؤ في الإمكانيات الإنتاجية ، من هذا المنطلق " تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تعامل كعامل ماكرو اقتصادي قادر على إظهار الجانب الايجابي لمنطقة التبادل الحر"[14] و بذلك تم إنشاء عدة مشاريع استثمارية ، آخرها مشروع *ANIMA* الذي أعلنت عنه في سبتمبر 2002 لمدة ثلاث سنوات عن طريق اللجنة الأوروبية ، و ذلك بهدف إنشاء شبكة لتطوير و تحسين الشراكة بين الوكالات الأوروبية و المتوسطية من اجل تطوير الاستثمارات و ذلك بغية تحقيق هدف نهائي يتمثل في تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة المتوسطية.

- **الشراكة مع الاتحاد الأوروبي :**

تعتبر التجارة الدولية مع الاتحاد الأوروبي من أهم المبادلات بالنسبة للجزائر حيث 65% من الصادرات باتجاه الاتحاد الأوروبي و60% من وارداتها من الاتحاد الأوروبي حسب إحصائيات 2014 (*ANIMA*)

و بالنظر إلى قوة الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية ، قامت الجزائر بخطوة ايجابية في إطار الشراكة مع هذا الاتحاد ، و ذلك بمقتضى الاتفاقية الموقعة في 19 ديسمبر 2001 و دخولها حيز التنفيذ.و تهدف إلى إدماج الاقتصاد الوطني في المنظومة الدولية[15] ، و هذا من شانه تحفيز المستثمرين الأوروبيين على الاستثمار في الجزائر.

- **الجزائر والتكتل الجهوي (الاتحاد المغاربي العربي *UMA*):**

تعتبر منطقة المغرب العربي منطقة جد إستراتيجية للاستثمار ، و قد حددت الاتفاقية المبرمة في 17 فيفري 1989 بمراكش أن كل من الجزائر ، تونس ، المغرب ، ليبيا، موريتانيا ، و التي كانت تهدف إلى إنشاء منطقة لتبادل الحر ، وحدة جمركية ، سوق مشتركة، أي تحقيق اقتصاد مشترك.

وقد جاءت هذه الاتفاقية بعد أحكام فيما يخص الاستثمار المغاربي ، حيث نصت على وجوب احترام القانون الداخلي لكل دولة في مجال الاستثمار ، و تكريس مبدأ حرية الاستثمار ، بالإضافة إلى إقرار عدة ضمانات مثل حرية تحويل العوائد والتعويض في حالة نزع الملكية أو التأميم.

وما يكرس حقيقة هذا الاندماج ، هو ما نصت عليه الاتفاقية من خلال تمتع المستثمر المغاربي بنفس الامتيازات الممنوحة للمستثمر الوطني أي انه يعامل معاملة المستثمر الوطني لا معاملة المستثمر الأجنبي.

ولكن هل فعلا يحقق هذا الاتحاد مفهوم التكتل ؟

للأسف فان التزامات الاتفاقية لم تنفذ، حيث أن تحقيق الوحدة الجمركية لم يتم في سنة 1995، وتحقيق السوق المشتركة لم يتم في 2000 ، وبذلك فان الأطراف المشاركة ليس لها الإرادة في تحقيق هذا التكتل، بالرغم من أن التكتل الجهوي يحمل معه حماية مصالح الدول المغاربية في عالم التكتلات.

- ✓ **الاتفاقيات الثنائية و الاتفاقيات المتعددة الأطراف:**

إن اقتناء الجزائر بأهمية الاتفاقيات الدولية في مجال استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية ، أدى بها إلى قبول الشروط الدولية في مجال الاستثمارات و التوقيع على معظم الاتفاقيات ، و تجدر الإشارة إلى أنني سأذكر بعضها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر.

- **الاتفاقيات المتعددة الأطراف:**

انظمت الجزائر إلى معظم المعاهدات المتعددة الأطراف و التي تخص عدة مجالات [16].

❖ **في مجال التحكيم:** إن التحكيم هو النظام المعتمد في الدولة بالنسبة لهذا المجال يعتبر من أهم الاعتبارات التي يبدأ بها المستثمر الأجنبي بأخذها في الحسبان عندما يقرر الاستثمار في أي بلد ، من هذا المنطلق قامت الجزائر بالتوقيع على :

- معاهدة الاعتراف و تنفيذ القرارات التحكيمية الأجنبية، و التي تعرف بمعاهدة نيويورك المؤرخة في 10جوان 1958.
- معاهدة تنظيم الخلافات المتعلقة بالاستثمارات ، و ذلك بإنشاء المركز الدولي لتسوية النزاعات حول الاستثمار بين الدولة المضيفة و مواطني الدولة الأصل ، و التي أبرمت في واشنطن 1965 (*CIRDI*) ، و قد أنظمت الجزائر إلى هذا المركز في 22 مارس 1996، حيث يتم الاعتراف للمستثمر الأجنبي في ظل شروط معينة ، بقدرته على الطعن أمام الهيئة التحكيمية ، و ذلك بصفة مستقلة عن إرادة دولته المستقلة [17].

❖ **في مجال حماية الاستثمار:** نذكر عل سبيل المثال :

- الاتفاقية المتضمنة تأسيس الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار (*AMGI*) ، و المنشاة من طرف البنك العالمي (سيول 11 أكتوبر 1985)
- الاتفاقية المغاربية لتشجيع الاستثمارات في 23 جويلية 1990.

❖ **في مجال النقل :** نذكر معاهدة شيكاغو المبرمة في 7 ديسمبر 1944 معدلة و متممة ، المتعلقة بالطيران المدني.

❖ **في المجال الجمركي:** نذكر اتفاقي بلجيكا المؤرخة في 13 افريل 1988 المتعلقة بإنشاء نظام عام حول الخيارات التجارية بين البلدان النامية (*SGPC*).

✓ **الاتفاقيات الثنائية :**

قامت الجزائر بالتوقيع على 25 اتفاقية ثنائية لحماية و تطوير الاستثمارات ، و 12 اتفاقية ثنائية تهدف إلى تفادي الازدواج الضريبي، و تجدر الإشارة إلى أن معظم هذه الاتفاقيات وقعت بعد 1995 ، و هذا مايؤكد أن الانطلاقة الفعلية لتحفيز و تشجيع الاستثمارات الأجنبية كان من خلال هذه الفترة.

تعتبر الاتفاقيات التي تهدف إلى منع اللازدواج الضريبي ، جد محفزة للمستثمر الأجنبي ، حيث أن المزايا الجبائية التي يستفيد منها المستثمر الأجنبي في البلد المصيف نفقد قيمتها إذا فرضت على المستثمر الأجنبي ضرائب في بلده الأصلي.

وكمثال عن الاتفاقية الثنائية لمنع الازدواج الضريبي، نأخذ الاتفاقية التي جمعت بين الجمهورية الفرنسية والجمهورية الجزائرية والتي نصت على تفادي الازدواج الضريبي ،ومحاربة التهرب والغش الجبائي وتبني قواعد مساعدة ومتبادلة فيما يخص الضريبة على الدخل ، الضريبة على الثروة ، الضريبة على التنازل ، ووقعت هذه الاتفاقية في 17 أكتوبر 1999[18]

سادسا: دراسة مقارنة للجزائر مع كل من تونس و المغرب :

نقوم بعملية المقارنة بين الجارتين تونس و المغرب من خلال مقارنة التدفقات لكي نتمكن من استخلاص النتائج.

- **من حيث التدفقات:** نقوم بقراءة الجدول التالي:

السنوات	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (بملايين الدولارات)					المخزون التراكمي
	92-97	2010	2011	2012	2013	إلى غاية 2013
الجزائر	93	2310	2581	1499	1691	8174
تونس	457	1513	1148	1603	1096	5835
المغرب	551	1574	2568	2728	3358	10779

Source : ***CNUCED 2014***

إذا حاولنا تقييم النتائج بصفة عامة ، و ذلك حسب المخزون التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر حتى 2013 يظهر بان المغرب تحتل المرتبة الأولى يليها الجزائر ثم تونس ، وذلك لعدة اعتبارات حيث نلاحظ بان التدفقات خلال الفترة الممتدة من 92-97 كانت متفاوتة جدا حيث تصل التدفقات إلى الجزائر 8.44% من مجموع تدفقات البلدان الثلاثة و هذا لأسباب متعلقة بالسياسة المنتهجة آنذاك و الوضعية الأمنية بالدرجة الأولى.

والفترة التي عرفت فيها التدفقات نوعا من الانتعاش هي الفترة التي بدأت في تطبق برنامج التعديل الهيكلي وقانون الخوصصة و الإصلاحات الاقتصادية ، لتدعم بالأمر 01-03 حيث احتلت الجزائر المرتبة الأولى بنسبة 42.80 % من مجموع التدفقات لسنة 2010 يليها المغرب بنسبة 29.16 % في مجال التدفقات.

وبصفة عامة يمثل المخزون التراكمي للاستثمار الأجنبي إلى غاية 2013 نسبة 32.97% الجزائر، تونس 23.54 %، المغرب 43.49 %.

و ذلك يعود إلى عدة اعتبارات أهمها الأزمة السياسية و الأمنية التي عرفتها الجزائر في بداية التسعينات وتراكمات السياسة المنتهجة طوال سنين السبعينات و الثمانينات أضف الى ذلك تعديلات قانون الاستثمار التي أدرجت في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 و قاعدة 51-49 مما جعل الدول الأجنبية المتعاقدة مع الجزائر تبحث عن بديل عنها .

و لكن النتائج الايجابية المحققة في السنوات الأخيرة تمكننا من القول بان الجزائر بدأت تشتكي من الإمكانيات المستقطبة التي تفوق جارتيها بالإضافة إلى التحفيزات الجبائية التي عرضناها سابقا و التي رئينا فعلا بأنها تفوق التحفيزات المعروضة من طرف كل من تونس و المغرب.

سابعا: آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

من خلال هذه النقطة سوف نتطرق إلى النتائج المحققة و التي من شأنها إعطاء نظرة أولية لتقييم المجهودات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر.

- ✓ **النتائج المحققة في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر:**
- **من حيث حصة الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار المحلي خارج قطاع المحروقات :**

نتعرف عن هذه الحصة من خلال مشاريع الشراكة المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار بالنسبة للفترة الممتدة 2002-2012 من خلال الجدول التالي[19] :

المعطيات	الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار المحلي	نسبة IDE في الاستثمار المحلي
عدد المشاريع	410	31594	%1.29
المبالغ (مليون دينار)	803057	1743783	%46.05
مناصب الشغل	42959	256156	%16.77

Source : ***ANDI 2014***

يظهر الجدول بان نسبة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر ما تزال ضعيفة بالنسبة للاستثمار المحلي من حيث عدد المشاريع ومناصب الشغل حيث تمثل النسب 1.29 % و 16.77% على التوالي بينما من حيث المبالغ فالنسبة بلغت 46.05 % وهذا راجع إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي بالعملة الصعبة مقارنة بالأولى والتي هي بالعملة المحلية.

- **من حيث مساهمة الاستثمار الأجنبي في الحد من ظاهرة البطالة :**

و من أهم المتغيرات الكلية في الاقتصاد ، معدل البطالة و ذلك لازدواج دوره على الصعيد الاقتصادي و مفهوم التشغيل الكامل ، و دوره على الصعيد الاجتماعي ، و من هذا المنطلق سوف نقوم بالتعرف على مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التقليل من البطالة ،كنظرة أولية يظهر بان نسبة تشغيل الأيدي العاملة في الاستثمار الأجنبي المباشر قليلة بالنسبة للاستثمار المحلي و ذلك بسبب قلة المشاريع خارج قطاع المحروقات ، و لكن لو سلطنا الضوء على عدد المشغلين في المشروع الواحد يظهر الفرق واضحا ، حيث أن الاستثمار الأجنبي يتيح الفرصة اكبر للتشغيل في المشروع الواحد بالنسبة للاستثمار الخاص وبالرجوع إلى الجدول السابق نلاحظ متوسط ما يشغله المشروع الأجنبي الواحد 104 عامل بينما لا تتعدى حجم العمالة بالمشروع المحلي 8 مناصب ، حيث بلغت العمالة 42959 عامل بالشركات الأجنبية نسبة 57 % منها في قطاع الصناعة ، 24 % بقطاع الخدمات و ما نسبته 14 % بقطاع البناء و الباقي يتوزع على باقي القطاعات الأخرى و يظهر ذلك من خلال الجدول الذي يبين بان عدد المشغلين في المشروع الاستثماري الأجنبي يصل إلى عشرات الأضعاف و يمكن أن يفوق ذلك بالنسبة للمشغلين في الاستثمار الخاص، و نجد تبرير ذلك من خلال أهمية و حجم المشاريع في الاستثمار الأجنبي.

- **من حيث تنويع القطاعات الاقتصادية:**

في ظل ارتكاز الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات ، تظهر أهمية تنويع الصادرات و مصادر الدخل، من هنا يظهر اثر الاستثمار الأجنبي في هذا التنويع ، و ذلك من خلال تنويع المشاريع المنجزة و فتح مجالات جديدة مثل قطاع الإلكترونيك و يبقى هذا الأثر ضعيف جدا ما دام قطاع المحروقات يحتل الريادة و يحوز على اكبر النسب و هذا ما نطمح إليه من خلال استغلال قطاعات أخرى مثل قطاع السياحة. حيث لم تعدى نسبة 1% من عدد المشاريع في كل من قطاع السياحة والصحة على التوالي .

خاتمة وتوصيات:

إن السوق العالمية، تشهد تنافس كبير على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية .في ظل هذا التنافس ومع رفض الإقصاء من السوق العالمية ، قررت الجزائر تبني نظام قانوني و تنظيمي يمثل حجر الأساس في تنمية مستدامة للإستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى الخضوع إلى متطلبات الاندماج في الساحة الدولية من خلال الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

إن هذه المعطيات تجعل الإقتصاد الجزائري في وضع خطير من حيث إلغاء الحواجز الجمركية و إلغاء مايعرف بالحدود الجغرافية في مجال تدفق السلع و الخدمات ،كل هذا يؤدي بالإقتصاد الجزائري إلى الدخول في صراع مكشوف على البقاء في ظل ضعف المؤسسات المحلية ، التي تجد نفسها غير قادرة على المنافسة الدولية .

بالإضافة إلى ذلك، الجزائر مطالبة بحل جملة من المعادلات الصعبة و المتناقضة ، من حيث أن ميزانية الدولة ستفقد نسبة معتبرة من الإيرادات العادية من جهة ، و إصلاحات منادية بإحلال الجباية العادية محل الجباية الغير عادية من جهة أخرى و هذا يقودنا إلى الحديث عن الإقتصاد الجزائري الذي يعتبر إقتصاد معوق من حيث انه يسير بقدم واحدة تتمثل في المحروقات ، هذه الأخيرة التي ليس للجزائر كدولة أي سلطة في تحديد أسعارها التي تخضع للمعطيات العالمية، من هذا المنطلق تظهر أهمية للإستثمار الأجنبي المباشر كحل أساسي في تنويع القطاعات الإقتصادية و الإنتاج و التصدير و إعطاء نوع من القوة للمؤسسات الوطنية في إطار الشراكة الدولية و تحويل التكنولوجيا و تقنيات المناجمنت .

وفي ختام هذا الورقة ومن خلال ما سبق يمكن إقتراح أهم **التوصيات:**

1- إمكانية تحديد النشاطات أو المجالات الإقتصادية أللتي تظهر أهميتها وضرورتها للإقتصاد الوطني وذلك بإنشاء هيئات حكومية مستقلة تتطلع بمهام التخطيط والتنظيم و توجيه الإستثمارات الأجنبية.
2- تحقيق الاستقرار بمفهومه الشامل، استقرار سياسي، واستقرار القوانين والأنظمة والعمل على استقرار المؤشرات الإقتصادية .
3- توفير بنى تحتية متطورة في مجالات النقل و الإتصالات و الطاقة .
4- إيجاد حلول لمشكل العقار الصناعي الذي يعتبر احد عوامل نفور المستثمرين .
5- التخفيف من الإجراءات الجمركية و الإدارية و محاربة القطاع الموازي .
6- إصلاح القطاع المالي و المصرفي الذي يعتبر تطوره من أهم عوامل جذب الإستثمار .
7- محاربة الجريمة بشتى أنواعها سوآء منظمة أو غيرها فهي تعكس شفافية النظام الإقتصادي القائم.

هوامش وإحالات:

1- Miloudi boubaker, investissement et stratégie de développement, ed 1988
2- David tersen, jean dubricout, l'investissement international, armand colin, PARIS,1996, p 5.
3- Jean – paul pirieu, lexiqe de science économique et sociale, casbah, Alger, 2000, pp 66
4- كنونة أمين، الاقتصاد الدولي، بغداد،1980، ص 339.
5- الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار، ج ر 47.
6- عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الأعمال والإستثمار الدولي، الطبعة الأولى، مصر 2001، ص215.
7- التنمية الاقتصادية : تعرف بأنها عملية انتقال اقتصادي تشمل على تحول هيكلي للاقتصاد عبر التصنيع و رفع إجمالي الناتج المحلي و الدخل الفردي. الأيوبي عمر، معجم الاقتصاد، بيروت، 1995، ص 129.

8- تقاس الفجوة الادخارية بفرق بين الموارد الاستثمارية الكلية المطلوبة خلال فترة زمنية مقبلة و بين المدخرات الوطنية التي يمكن تحققها و تعبئتها دون تضخم أو تخفيض لمستوى الاستهلاك الوطني.

9-فجوة الصرف الأجنبي هي رصيد الصرف الأجنبي المطلوب لتغطية العجز المقدر حدوثه في فترة مقبلة في ميزان المدفوعات، و يقاس بالفرق بين حجم الموارد الأجنبية المطلوبة و الموارد الأجنبية المتاحة عن طريق صادرات البلد المنظورة و الغير منظورة خلال فترة زمنية معينة مقبلة.

10- fr.wikipedia.org

11-_WWW.Animaweb.org (15/04/2013).

13 -C.La lumiere et J.P.Landau et Bajaluna. Rapport sur négociation multilatérale, France, 1999.

13- الدول المتوسطية MED : الجزائر، فلسطين ، قبرص ، مصر ، اسرائيل ، الاردن ، ليبيا ،مالطا ، المغرب ، سوريا ، تونس ، تركيا.

14 - Kebadgian, régionalisation de l'économie mondial et espace médéterranéen , in IDE, opcit, p 55.

15- Pkieenaterhouscoopers, investire en Algerie, 2002, p 10.

16- Pkieenaterhouscoopers, Opcit, p 11.

17- لمزيد من العلومات حول هذه الاتفاقية اتصل بالموقع : *www.uncitral.org*

18- CNUCED. Conférence des Nations Unies sur le Commerce Et le Devloppement , rapport sur l'investissement dans le monde, Nation Unies, 2014.

19 - www.andi.dz (13/06/2014).